القيـــــــاس في الدرس اللّساني الحديث

مقاربة وصفية بين دي سوسير وعبد الرحمان الحاج صالح

Analogy in the Modern Linguistic Course

A descriptive approach between De Saussure and Abd al-Rahman al-Haj Saleh

د: نسيمة حمّار[1]

جـــامعة عبد الرحمان ميرة بجاية

nassima.hammar@univ-bejaia.dz

تاريخ الوصول 2023/04/15 القبول 2023/07/12 النشر على الخط 2024/01/15

Received 10/04/2023 Accepted 12/07/2023 Published online 15/01/2024

ملخص:

لقي القياس اهتماما كبيرا منذ القدم، وما كان الإنسان ليحافظ على لغته ويبدع فيها، لولا هذه العملية العقلية، التي مكّنته من التعبير عن المستحدث من ألفاظ لغته، ولعلّ القياس في الدرس اللّساني الحديث كان مرتبطا بما قدمه رواد المدرستين الوصفية البنيوية والتوليدية التحويلية في الغرب، وبخاصة فردناند دي سوسير ونوام تشومسكي، وكذا الباحثين العرب وفي مقدمتهم عبد الرحمان الحاج صالح.

ويأتي هذا المقال ليعرض آراء عالِمين في موضوع تتجاذبه الكثير من العلوم، وتتشابك فيه مجموع الآراء والأفكار، وليكشف عن حقيقة القياس عند دي سوسير وعبد الرحمان الحاج صالح في مؤلفاتهما، وكيفية ربطهما القياس بمفاهيم الرياضيات الحديثة، وأهم نقاط الاتفاق والتباين والتمايز بين هذين العالمين في موضوع القياس، إذ إنّ دي سوسير ربط القياس ببعده الاستعمالي، وأما عبد الرحمان الحاج صالح فقد اهتم بالبعدين الاستعمالي والنحوي معًا.

الكلمات المفتاحية: القياس، الدّرس اللّساني، الإبداع، القياس الصّرفي، القياس التركيبي.

Abstract:

Analogy has received great attention since ancient times, and man would not have preserved his language and excelled in it without this mental process which enabled him to express new words being developed by his language.

Analogy in the modern linguistics course might be related to what the pioneers of the both descriptive-experimental and generative-transformation schools in the West, especially Ferdinand de Saussure and Chomsky, as well as Arab researchers, led by Abd al-Rahman al-Haj Saleh.

This article comes to present the opinions of two scholars on a subject that attracts many sciences, and a range of opinions and views intertwine in it, and aims to reveal the truth of analogy in both De Saussure and Abd al-Rahman al-Haj Saleh in their writings, and how analogy was connected to the concepts of modern mathematics, and to show the most important points of agreement, contrast and distinction between de Saussure and Abd al-Rahman al-Haj Saleh in the subject of analogy.

Keywords: Analogy, Linguistic course, Creativity, Morphological analogy, Structural analogy.

---

[1] المؤلّف المراسل: د: نسيمة حمّار البريد الإلكتروني: **nassima.hammar@univ-bejaia.dz**

1. مقدمة:

يمثل القياس موضع التقاء اللّغة بالفكر والجامع بين الكثير من العلوم، وقد ارتبطت غاية القياس بنوع العلم، فإذا كان القياس الأرسطي مرتبطا بالفلسفة والمنطق، فإن القياس عند علماء العربية وبالتحديد في القرون الهجرية الأولى نابع من عقلية عربية محضة. ولا يخفى على أحد أن القياس عُدّ المبدأ الثاني من مبادئ أصول النحو العربي، وقامت عليه قواعده بعد السماع، ولأهميته هذه فقد تناول الموضوع الكثير من العلماء والباحثين عربا وغربا.

ونقطة البدء في موضوع القياس من منظور الدرس اللّساني الحديث؛ هو التركيز على الجانب الاستعمالي منه، وبأدق عبارة القياس التماثلي، فقد شكل حجر الزاوية في بحوث الوصفيين البنيويين، فاهتموا في ذلك بصوغ كلمات جديدة انطلاقا من صيغ أصلية موجودة من قبل أو ما سمي بالقياس الصرفي، لكن دون استبعاد الجانب التركيبي والصوتي، وأما الدلالي فقد قطع دي سوسير كل محتمل بحكم اعتباطية الدليل اللّغوي، وأما أنصار النحو التوليدي التحويلي فقد عمدوا إلى المستوى التركيبي في عملية القياس، وربطوه بالإبداع والتوليد وكذا السليقة اللّغوية.

وعلى الرغم من الآراء التي جاءت بها النظريات الحديثة، إلا أنّ العلامة عبد الرحمان الحاج صالح قد تفرد بالكثير من الآراء المتعلقة بموضوع القياس؛ فقد أصل للقياس في الدرس اللساني الحديث انطلاقا من مؤلفاته والآراء التي بثها في مؤلفاته، وبالتحديد في كتاب منطق العرب في علوم اللسان.

- **إشكالية البحث:**

يتمحور إشكال البحث حول طبيعة القياس في الدرس اللّساني الحديث، أي عند علماء اللّسانيات الحديثة، دون أن نغض الطرف عن الباحثين العرب الذين اهتموا بهذا الموضوع، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا متعلق بماهية القياس عند دي سوسير، وسبب تركيزه على البعد الاستعمالي منه؟، ومن جهة أخرى كيف أصّل الحاج صالح للقياس انطلاقا من تراثنا العربي القديم؟، وما الفروق الجوهرية في تناولهما لهذا الموضوع؟

- **خطة البحث:**

سرنا في البحث وفق خطة تعرضنا فيها إلى مجموعة من القضايا نجملها في نقاط ثلاث هي: القياس كمفهوم علمي عند العرب والغرب، ومحور الحديث فيه عن ماهيته ونشأته عند العرب والغرب، وفي القضية الثانية ألقينا الضوء على القياس في الدرس اللّساني الحديث في بعده الاستعمالي، والطرح الذي جاء به دي سوسير في كتابه الشهير محاضرات في علم اللّسان العام، ومن سار وراءه من اللّغويين العرب المحدثين أمثال: تمام حسان وإبراهيم أنيس وغيرهما، إذ نلمس تأثرهم الواضح بالدرس اللّساني الغربي الحديث من خلال كتاباتهم، وبالمقابل من هذا فإن نخبة من الباحثين الذين لم تخرج جهودهم عما قاله نحاة العربية قديما، وثالث القضايا تضمنت القياس عند عبد الرحمان الحاج صالح، فقد استطاع بتفكيره العلمي أن يقارب بين التراث النحوي القديم والدرس اللساني الحديث، فالمطلع على كتبه ومقالاته وأعماله يرى رأي العين، أنه تناول هذا الموضوع كمادة خام.

منهج البحث:

وقد اعتمدنا في ورقة البحث هذه على المنهج الوصفي مرفوقا بآلية التحليل بالدرجة الأولى، ثم عمدنا إلى مقاربة الأفكار التي جاء بها دي سوسير وعبد الرحمان الحاج صالح في موضوع القياس.

2. القياس النحوي في التراثين العربي والغربي:

شغلت قضية القياس حيزًا كبيرًا في التراثين العربي والغربي، نظرا للأهمية التي يكتسيها في خلق وتوليد ألفاظ اللّغة، والحفاظ عليها، وقد ارتبط مصطلح القياس في التراث الغربي باليونانيين، فكان لهم السبق إلى الاهتمام باللّغة، فمن أهم الموضوعات التي أثارها هؤلاء قضية اللّغة وعلاقتها بالفكر، لذلك فالإغريق لم يربطوا بحوثهم بالجانب الديني، كما فعل الهنود حين اهتموا باللغة للحفاظ على الكتاب المقدس الفيدا، بل إن وظيفتها من منظورهم هو البحث في علاقة اللفظ بمعناه، وهنا كان أفلاطون في محاوراته يتعرض إلى اللّغة وإمكانية تحليلها، وقد سار على هذا النهج من جاء بعده كأرسطو، فكانت أعماله مستندة إلى سابقيه من الفلاسفة، وبنى رؤيته على عرفية اللّغة إذ إنها من نتاج العرف، ومن ثم يكون قد انحاز إلى القياس، وأما مدرسة الرواقيين التي اعتبرت اللّغة جزءا من نظامها الفلسفي فكان تحيزهم للأساس الطبيعي بوصفه السمة الغالبة في اللّغة أو ما يسمى بالسماع «وقد تطور النقاش بعد ذلك ليصل إلى أيدي القياسيين Analogistes والشذوذيين Anomalists فقال الأولون إن اللّغة فطرية وقياسية ومنطقية وقال الآخرون إنّ عدم اطراد اللّغة خير دليل على بطلان الرأي الأول»[1] فالقياسيون يرون أن اللغة بوصفها الفارق بين الإنسان والبهيم، تجمع بين أمور ثلاثة الفطرة أو الاستعداد الفطري في اكتساب اللّغة، ثم قياسية اللّغة لأن المتكلم يعمد إلى ربط الفرع بالأصل، وهي منطقية لارتباطها بالفكر أو العقل، على خلاف أنصار السماع أو الشذوذيين الذين يحكمون بعدم اطراد الظواهر اللّغوية.

غير أن الفريقين بصفة أو بأخرى كانوا يعمدون إلى القياس «وبشكل واضح دار خلاف القياس والشذوذ إلى أن وصل إلى المدى الذي سيطر فيه النظام، وخاصية الاطراد التناسبي في اللّغة اليونانية وفي اللّغة ككل بشكل ضمني ولمدى معين ميزته حالات عدم اطراد أو حالات شذوذ...»[2] فقد ظهر في التراث الغربي فريق يرى أن السماع هو المعوَّل عليه، في حين يميل الفريق الثاني إلى اعتماد القياس، ومن هنا فالقياس عند الغرب كان قرين علم اللّغة التاريخي.

وأما العرب فقد بدأ نظرهم في موضوع القياس عند اللّغويين، فقد أفردوا له أبوابا في معاجمهم ومؤلفاتهم العلمية وشرحوا فيها دلالته اللّغوية، قال ابن فارس: « ... يقال بيني وبينه قيس رمح أي قدره ومنه القياس وهو تقدير الشيء بالشيء والمقدار مقياس؛ تقول قايست الأمرين مقايسة وقياسا...»[3] فمادة قوس هو تقدير أو مماثلة الشيء بشيء آخر سابق له، وعلى هذا فإن القياس في اللّغة لا يخرج عن المساواة والشبه وعدم المطابقة.

---

[1] أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988م، ص 61.

[2] ر.هـ روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، تر: أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت: 1997م، ص 43.

[3] أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج5، مادة قوس.

والحقيقة أن ما أورده أهل الاختصاص في كتبهم يُظهر أن القياس مرتبط بمصطلح رياضي سمّي بالنظير؛ فقد ذكر الشريف الجرجاني دلالته وقال إنه رد الشيء إلى نظيره فهو «عبارة عن التقدير يقال قست النعل بالنعل إذا قدرته وسويته، وهو عبارة عن رد الشيء إلى نظيره»[1] إن قراءة سريعة في القول السابق، يوحي إلى أن القياس يتطلب وجود تقابل بين عنصرين الأول والثاني، أو قُل الأصل والفرع، فصلاح الثاني وفساده يتوقف على الأول، وإن العنصر الثاني يُردّ إلى نظيره أي موافقه ومكافئه، وكثيرا ما كان عبد الرحمان الحاج صالح يورد مصطلح النظير في مؤلفاته.

وقد استأنس الباحثون في تعريفهم للقياس بما ذكره ابن الأنباري حين ربط النحو بالقياس، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، كما ضبطه بالحكم والجامع بين الأصل والفرع، وغيّب التمايز الواقع بين القياس عند النحويين والفقهاء، والتباين الواقع بين الأحكام والبنى اللّغوية، قال ابن الأنباري: « هو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: "هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"، وقيل: "هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع" وقيل: "هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع". وهذه الحدود متقاربة، وأنّه لا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم»[2] فالتقارب بين الدلالة اللّغوية والاصطلاحية للقياس وارد.

كثُر الحديث عن نشأة القياس فمن الآراء التي تعيد ظهوره إلى أبي الأسود الدؤلي (69هـ) فإليه يعاد سرح النحو العربي، وتسنده بعض الآراء الأخرى إلى ابن أبي إسحاق الحضرمي (117هـ) فقد قيل عنه إنه من الأوائل الذين بعجوا النحو ومدّوا القياس والعلل، غير أن ما أقره صاحب الكتاب سيبويه (180هـ) يسوقنا إلى القول؛ إنّ علماء العربية وبخاصة نحاة القرون الهجرية الأولى، كانت علاقتهم مع القياس كعلاقة الحرفي بصنعته، فسيبويه كان يذكر أمثلة كثيرة عنه على الرغم من أن الفترة التي كان يعيش فيها فترة سماع لغوي، فما كان لسيبويه أن ينظر في مفهوم القياس أو تحديد معالمه الكبرى « وقال ناس يوثق بعربيتهم: هذا باب، وهذا مال، لما كانت بدلا من الياء كما كانت في رميت شبهت بها وشبهوها بها في باب ومال بالألف التي تكـــون بدلا من واو غزوت فتبعت الواو الياء في العين كما تبعتها في اللام لأن الياء قد تغلب على الواو هنا»[3]، فالملاحظ هو ذكر أمثلة عن القياس لا تحديد مفهومه.

وغير بعيد عن الفترة التي عاش فيها سيبويه يأتي المبرد (286هـ) ويتعرض لموضوع القياس، في باب ما يحقر على مثال جمعه على القياس لا على المستعمل « وذلك قولك في تحقير دانق دُوينق، وطابق طُويبق وخاتم خُويتم ولا تلتفت إلى قولهم: خواتيم، دوانيق، طوابيق، لأن الجمع على الحقيقة إنما هو دوانق خواتم طوابق كما تقول في تابل توابل»[4] ويظهر فيما أشرنا إليه أن علماء العربية إلى القرن الثالث للهجرة، كانوا يطبقون القياس في أعمالهم لكن دون الوقوف عند التعريف الاصطلاحي له.

---

[1] ـ علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، ص 152

[2] – أبو البركات الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، الجامعة السورية، 1377هـ، 1957م، ص93.

[3] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ 1988م، ج4، ص 128.

[4] المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1415هـ 1994م، ، ج2، ص255.

وتَوضحت دلالة القياس وحُددت أضربه وأنواعه، في القرن الرابع للهجرة من خلال ما أوضحه ابن جني (392هـ) قال: « واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس من كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب نحو قولك في قوله: كيف تبنى من ضرب مثل جعفر: ضربب هذا من كلام العرب ولو بنيت مثله ضبرب أو ضورب أو ضروب أو نحو ذلك لم يعتقد من كلام العرب، لأنه قياس على الأقل استعمالا والأضعف قياسا»[1] فعند ابن جني توضحت أضرب القياس وأنواعه.

3. القياس في الدرس اللّساني الحديث:

لا شك أن القياس Analogie في علم اللّغة الحديث كان على محك الدراسة والبحث، وتجسد ذلك من خلال ما جاء به العالم السويسري دي سوسير من أفكار في كتابه محاضرات في علم اللغة الحديث في الفصلين الرابع والخامس من الباب الثالث♦ أين كان تركيزه على القياس التماثلي أو بتعبير آخر الاستعمالي، ويتجلى هذا من خلال استعمال الفرد لأصوات لغته ومفرداتها وتراكيبها، وفقا لما هو متعارف عليه عند الجماعة اللّغوية، وكان اهتمامه منصبا أكثر على قياس الكلمات، وإن كان يقر بإمكانية القياس على مستوى التركيب إلا أنه لم يُولِ له الأهمية الكبيرة.

وبالمقابل من هذا فإن النظرية التوليدية التحويلية، قد نظَرت من زاوية أخرى إلى القياس، فهو متعلق بإبداعية اللغة، فالمتكلم يلجأ إليه في عملية الإبداع « ونعني بها الطاقة أو القدرة التي تجعل أبناء اللّغة الواحدة، قادرين على إنتاج وفهم عدد كبير غير محدود من الجمل التي لم يسمعوها قط، ولم ينطق بها أحد من قبل... »[2] فقواعد اللّغة معلومة لدى الكثير، وإن إبداع جمل وكلمات لم تسمع من قبل إنما هي من قبيل توظيف القياس، إن القراءة المتأنية للقياس في التراث العربي القديم قد يجرنا إلى تسميته في الدرس اللساني الحديث بآلية التوليد، إذا اعتبرنا أن عملية القياس هي توليد عدد لا متناه من الجمل.

وغير خاف أن الباحث العربي حديثا قد عقد أبوابا للقياس في بعده الاستعمالي أيضا، فمنهم من ينحو منحى الغربيين أمثال إبراهيم أنيس في قوله: « وهكذا نرى القياس يتدخل في نمو لغة الفرد دون عمد إليه أو شعور به، فعملية القياس مستمرة في كل لغة وفي كل عصر من عصورها، بل ويقوم بها كل فرد من أفراد هذه اللّغة [3] » وعلى هذا فإن القياس عملية عقلية فردية يقوم بها كل إنسان دونما شعور، الهدف منها إثراء الرصيد اللّغوي لدى الفرد، إنها عملية لا تحتكم إلى زمن بحده أو مكان بعينه أو طائفة في ذاتها، بل يمتلكها الجميع، ويشير تمام حسان إلى القياس بظاهرة «الصوغ القياسي أو ما يسمونه Analogie création وتلك ظاهرة تبدأ عند الفرد في طفولته، وتبقى ما دام الفرد يستعمل الصيغ ما لم يَرِد على لسانه من قبل»[4] ويبدو جليا تأثر إبراهيم وتمام بأفكار الغربيين، وعَمَدَا إلى القياس في بعده الاستعمالي.

---

[1] ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دت، ج1، ص114.

♦ ينظر: دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة: عبد القادر قنيني، مراجعة أحمد حبيبي، مكتبة طريق العلم 1987م.

[2] جونز ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1985م، ص 57.

[3] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو سكسونية، القاهرة، ط3، 1966م، ص24.

[4] تمام حسان، اللغة بين الوصفية والمعيارية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2001م، ص39.

1.3 القياس عند دي سوسير:

1.1.3 ماهية القياس:

إنّ البعد الذي تناوله دي سوسير في كتابه هو القياس التماثلي، مفترضا وجود مثال أو نموذج سابق تبنى عليه صيغ جديدة « القياس التماثلي يفترض وجود نموذج يمكن محاكاته على وجه مطرد، فالصيغة القياسية هي بنية تصاغ على صورة وزان أو بنيات أخرى حسب قاعدة معلومة »[1] وعلى هذا فالقياس هو صوغ كلمات أو صيغ أو جمل جديدة وفق أخرى كانت مستعملة ومتداولة سابقا، اعتمادا على قاعدة معينة مع مراعاة القالب الصوتي والصرفي، الذي توضع فيه الكلمة الجديدة، وإن صياغة قالب الكلمة الجديدة يدعى قياسا.

ووِفْق هذا المنظور فهو ليس فكرة منهجية بل هو نشاط لغوي يمارسه الإنسان، يمس الجانب الشكلي من الكلمة، ويختلف تمام الاختلاف عن الظواهر الصوتية وتغيراتها التي تمس بنية الكلمة، بل إنّ الغرض منه هو الحفاظ على كيان الكلمات والألفاظ من كثير من التغيرات الصوتية، أو على حد تعبير دي سوسير الظاهرة الفونيطيقية. واشترط وجود نموذج يقاس عليه، انطلاقا من قاعدة معروفة ووفق معادلة رياضية هي:

Honor= x = Honorem فإن = Oràtorem »

Oràtor

ولنأخذ مثالا من العربية لتوضيح المعادلة السابقة: إذا كان جمع نصيحة = فإن جمع فريدة = فرائد»[2]

نصائح

ومادام القياس قد ترجم إلى المعادلة الرياضية السابقة؛ فيمكن القول إنها عملية ذهنية عقلية فردية تعتمد أساسا على العقل والعامل فيها هو الإنسان، تجري دونما وعي المتكلم وتكون فيها الصيغة المستعملة نتاج معادلة رياضية، ثم إن محاكاة صيغة لصيغة أخرى إنما هو حديث عن التجديد والإبداع؛ فالإنسان ينتج مفردات لم يسمعها من قبل قياسا على ما كان مسموعا، تقول هدى رشيد: «القياس عملية ذهنية فطرية، وهو مظهر من مظاهر التطور والتجديد، فيحتاج إلى مفردات لم يسمعها من لغة أبويه لذا يلجأ غالبا إلى قياس ما لم يسمعه على ما سمعه فيصبح القياس في هذه الحالة ضرورة وحاجة ملحة يفرضها بقاء الإنسان واستمراره »[3] وعلى الرغم من كونه طريقا معتمدا في التجديد اللّغوي أو التغير اللّغوي إلا أنه نسبي إلى حد ما، فالكثير من الألفاظ لا يضبطها ولا ينظمها القياس « فالقياس إنما يجري مجرى الانتظام ويتجه إلى أن يوحد طرق صياغة الألفاظ وأحوال إعرابها وصرفها غير أن للقياس شواذ لا تنضبط: فإلى جوار Kranze:Kränze نجد استثناء في لفظ tage: tag و salze: salz بدون

[1] دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ص205.

[2] محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، مصر، ط1، 1415هـ/ 1995م، ص128.

[3] ينظر: هدى رشدي، تأصيل النظريات اللسانية في التراث العربي، دار الأمان، الرباط، ط1، 2015م.

تنقيط وتشديد على حرف a » [1] وإن كان القياس هو محاولة ضبط المفردات في قوالب معينة، إلا أنها لا تحوي جميع الألفاظ وقد يعود هذا إلى الاستعمال، أو إلى سبب آخر هو صمود بعض الألفاظ أمام القياس.

وقد سار على منوال دي سوسير الكثير من الباحثين الغربيين أمثال فندريس الذي لم يخرج عمّا كان يذهب إليه أستاذه إلاّ أنه يضيف فكرة جوهرية مرتبطة بالنحو، إذ إنّ اللّغات التي تحتكم إلى القواعد النّحوية يصعب التسليم فيها بالعملية القياسية، وبخاصة عند العوام قال فندريس: « النحو كثيرا ما يكون في صراع مع الحس الطبيعي للغة، ففي الأقطار التي يطغى فيها أثر النحاة لا تستسلم اللّغة لفعل القياس إلا بصعوبة إذ تخنق المبتكرات في مهدها ولا تستطيع الحياة» [2] وفندريس كان يميل كثيرا إلى القياس الاستعمالي دون النحوي بل جعل النحو عائقا في توليد وتطور الألفاظ.

وكان للقياس أن يضبط بمجموعة من الأركان، قد لا تختلف عمّا جاء بها علماء العربية قديما، متمثلة في المقيس والمقيس عليه والجامع بينهما، ويعد هذا الجامع نقطة التقاء المقيس عليه بالمقيس، وفي الوقت نفسه يكون نابعا مما هو كامن في عقل أو شعور المتكلم، وقائما على أساس المشابهة بين الطرفين، وقد ترجمت هذه الأركان إلى ضوابط ثلاثة:

«أ- الضابط الأول: وجود سابق للصيغة أو الوحدة المقيس عليها.

ب- الضابط الثاني وجود الصيغة أو الوحدة النحوية المبتكرة.

ج- الضابط الثالث: وجود العلاقة أو الشبه الواقع بين الصيغ أو الأنظمة» [3] فبالرغم من الاختلاف القائم في عدد أركان القياس بين علماء العربية والغربيين إلا أنها تبقى متشابهة.

2.1.3 بين القياس والتغيرات الصوتية:

تبنّى علماء اللّغة الذين سبقوا دي سوسير فكرة المثالية، وعدم الخروج عن القواعد التي يحكمها القياس، وأن كل خروج عن ذلكم القالب المألوف يعدّ قياسا خاطئا، وللإشارة فإنّ هذا المفهوم سبق إليه علماء العربية حينما صاغوا له مصطلح القياس على التوهم، موظفين في ذلك مجموعة من التسميات كالتوهّم والغلط والخطأ في القياس، واستعملها الكثير من العلماء أمثال سيبويه، والفراء، وابن جني، والحريري، وابن منظور وغيرهم* ... وقد أشار دي سوسير إلى القياس الخاطئ وعارض فكرة القول إن القياس على الشاذ هو ضرب من التشويه والخروج عن المثالية، بل إنه يتميز بالمنطقية وكذا توحيد الكثير من الكلمات على صوغ واحد، ولنمثل بما يلي: إن مؤنث الألفاظ سليم، وعظيم، وكريم هي على منوال: سليمة، وعظيمة وكريمة، والطفل الصغير إذا قاس على منوال الأمثلة السابقة، فإن جمع أحمر وأصفر هي أحمرة وأصفرة، غير أن هذا النوع لا يقبله الذوق اللّغوي العام، قال فندريس: « يخلق الأطفال في مرحلة تعلمهم اللّغة عددا كبيرا من الصيغ الجديدة، وذلك باستجابتهم لداعي القياس، ولكن الجزء الأكبر من

---

[1] دي سوسير، محاضرات في علم اللسان، ص 206.

[2] فندريس، اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، تقديم: فاطمة خليل، القاهرة، دط، 2014م، ص 207

[3] دو كوري ماسير، القياس في اللغة بين علماء العربية ودي سوسير مفاهيم وتطبيقات، مجلة جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، ع 2، 2012م، ص 10.

* للاطلاع أكثر ينصح بالعودة إلى محمد نوري محمد الموسوي، نجلاء حميد مجيد، القياس الخاطئ في اللغة العربية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بابل، مجلد 22، ع4، كانون الأول 2015م.

هذه المبتكرات يصلح فيما بعد، لأنها ليست إلا عوارض فردية ناتجة عن حس غير صائب، أو عن معرفة ناقصة باللّغة ولكن بعضها ينطبق مع الحس اللّغوي العام انطباقا يجعلها تنتهي بالاستقرار»[1] وعليه فإن العملية منطقية بل هو تطبيق القياس على الألفاظ بالطريقة نفسها، وإنّ دمج مثل هذا النوع من الألفاظ في خانة واحدة، سيحافظ على الانسجام اللّغوي، غير أن تلك العملية باعتبار الأصل أو المقيس عليه خاطئة وغير صحيحة، ثم إن التغيرات التي تحدث على مستوى الألفاظ والتراكيب عدّها البعض من مخلفات القياس، لكنه يختلف تمام الاختلاف مع ما يسمى بالتغير الفونيطيقي؛ فهذا التغير لا يدخل لفظة إلى اللّغة إلا إذا اختفت الصيغة الأولى.

وضع دي سوسير مفارقة بين القياس كعملية تمس الجانب الخارجي للكلمة والتغيرات الفونيطيقية أو الصوتية، وحكم على أن القياس ليس تغييرا أو ناتجا عن هذا التغيير الذي يمس بنية الكلمة «إن التغير الفونيطيقي لا يدخل شيئا جديدا إلا وأبطل الصيغة السابقة بحذفها كلفظ hnorem حل محل honosem فإن الصيغة القياسية لا تقتضي بالضرورة العدول عن شيء مما حلت فيه كما لا تقضي إسقاط شيء آخر ابتكرت مثله فتضاعف فقد تقارن اللفظان في الوجود honos. honor وتلازما زمنا طويلا وكان بالإمكان أن يستعمل أحدهما بدل الآخر»[2] فالقياس ليس تغيرا فونيطيقيا.

3.1.3 إبداعية القياس اللّغوي:

ربط دي سوسير القياس بالإبداع واعتبره أصلا من أصوله، فهو عملية ذهنية يقوم بها الإنسان للوصول إلى استحداث ألفاظ جديدة، تُدْرَك فيها العلاقة القائمة بين الصيغة الجديدة والقديمة، أو بين المقيس والمقيس عليه، وأثر المعنى في ذلك جلي وواضح، إنه يلعب دورا لا يستهان به في الجمع بين الصيغ، فهو مربوط بالمعنى في مطلق الأحوال على عكس التغيرات الفونيطيقية التي يتم فيها استبدال حرف بحرف آخر، لكنه غير قائم على وجود علاقة بين الكلمة الأصلية والمستحدثة.

كما أن الإبداع أو الخلق كتجسيد في الواقع لا ينطلق من فراغ، بل ينبغي أن يكون مسبوقا بعملية ذهنية قام بها الفرد، وإنّ الصيغة الجديدة التي توضع فيها اللّفظة المستحدثة ما هي إلا نتيجة سبقته عملية قياسية فردية، فالإبداع غير مرتبط بالصيغة الجديدة في حد ذاتها، وإن الجزء الأكبر من الإبداع تم قبل ظهور الصيغة الجديدة، كما أن عملية الخلق تتطلب وجود خلفيات معرفية سابقة تبنى عليها عملية القياس « فلو أني استحدثت كلمة مثل غير منمق in-décor-able فهذا اللفظ موجود بالقوة والإمكان في اللسان من قبل أن ارتجل مثل هذه الصياغة، وذلك لأننا نجد مثل هذه العناصر موجودة في المحاور الترتيبية مثل: decore-er و decoration. pardonn-able و mani-able و in-connu و in-sensé وإن تحقيق هذا اللفظ في الكلام على اصطلاحنا هو ظاهرة قليلة الأهمية بالقياس إلى إمكانية صياغة ذلك الاسم»[3] فالقياس وفق هذا المنظور عملية إبداعية لكن مع اعتبارات معينة، وهنا يتدخل النحو ليكون ضابطا في عملية القياس.

[1] فندريس، اللّغة، ص 207.
[2] دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ص 209.
[3] المرجع السابق، ص 212.

4.1.3 انتقال الكلمة المبتكرة بالقياس من الكلام إلى اللّغة:

بناء على المعطيات السابقة التي أقرت بأن القياس عملية عقلية يقوم بها الفرد، فإنها تبدأ في استحداث الألفاظ بالكلام كظاهرة فردية ثم تنتقل بالاستعمال فتصبح بعد ذلك جزءا من اللّغة «لأنه في بدايته يقوم به الفرد، ولكن إذا ما استقر الاستعمال على الصورة الجديدة انتقلت إلى اللّغة وأصبحت من مذخورها الجمعي»[1] فالكلام فردي، واللّغة جماعية، لكن كيف تنتقل كلمة ابتكرت بالقياس من الكلام إلى اللّغة؟

قد تكون الكلمة المبتكرة بالقياس في بادئ الأمر متعارضة مع المتداول والمسموع والمستعمل، ثم يميل الناس إلى توظيف المستحدث ونسيان القديم، غير أن هذه العملية تكون وليدة مجموعة من المراحل؛ فالصيغة الجديدة لا تعوض الكلمة الأصلية مباشرة بل هناك فترة يتم فيها استعمال اللفظة الجديدة بالموازاة مع القديمة، فهي في بادئ الأمر من ابتكار الفرد ثم بالتكرار والمحاكاة تفرض الكلمة المرتجلة نفسها في الاستعمال، وتحتاج في ذلك إلى القبول على مستوى الجماعة اللّغوية أو ما يسمى الذوق اللّغوي العام، فإذا قبلت من هذه الجماعة تكون لها الشهرة والاستعمال، وأما إن كان خلاف ذلك ترفض وتحل محلها كلمة أخرى، لذلك فاللّسان لا يحتفظ إلا بجزء ضئيل مما يبدعه الفرد، وما يدوم من ضروب الكلام يكون من اللّغة.

5.1.3 بعدا المحافظة والتجديد في القياس:

يحمل القياس في طياته الطابعين المحافظ والمجدد معا، فمن جهة أنه ذو طابع محافظ فإنه يعمد إلى مادة قديمة وفقها تبنى المادة الجديدة، وإن صياغة كلمة جديدة لا يتم إلا بالاستناد إلى الصيغة القديمة، ومن هنا يكون شديد الحفاظ على اللّغة أو اللسان، وما يجعل الكلمة محافظة على صيغتها مدة طويلة من الزمان هو اطرادها أو استعمالها على ألسنة الجماعة اللّغوية، ويضرب دي سوسير مثالا عن السبب الذي جعل كلمة agunt اللاتينية تحتفظ ببنائها مدة طويلة من الزمان قال: « إن استقرار بناء agunt هو من صنع القياس شأنه في ذلك شأن أي تجديد فهذه الصيغة agunt تدخل في إطار هو ذاته داخل نظام، إذ هذا البناء تعضده صيغ أخرى موجودة من قبيل legunt . dicunt فهي التي تحميه»[2] ومن جهة أخرى فبعض الكلمات لا تخضع لعملية القياس كأسماء الأعلام وأسماء البلدان، بل تحافظ على كيانها الاستعمالي مدة طويلة ولا تتغير « إن الصيغ الوحيدة التي لم يؤثر فيها القياس هي بطبيعة الحال كلمات منفردة مثل أسماء الأعلام لاسيما أسماء الأماكن مثل باريس وجنيف وغيرها، وهذه الكلمات لا تخضع للتحليل لذا لا يمكن تفسير عناصرها ولا تظهر كلمة منافسة إلى جانب هذه الكلمات »[3] وأما صفة التجديد في القياس فيظهر من خلال الصيغ الجديدة التي لم تكن مسموعة أو متداولة، فتأخذ طريقها إلى الاستعمال والتداول بفضل عملية القياس.

---

[1] محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ص130.

[2] دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ص 220.

[3] دي سوسير، علم اللغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مالك يوسف المطلبي، دار آفاق عربية، بغداد، ط3، 1985م، ص 195.

2.3 القياس عند عبد الرحمان الحاج صالح:

1.2.3 القياس من حيث الدلالة والتعريف:

لم يخرج عبد الرحمان الحاج صالح في تعريفه للقياس في اللّغة عما قاله علماء العربية قديما، غير أنه قسّم القياس إلى مدلولين هما:

ـ القياس عملية عقلية:

يعيد عبد الرحمان الحاج صالح مدلول القياس كمصدر إلى الفعل قاس يقيس، فهو تقدير أو مساواة الشيء بشيء آخر، ويرى أن القياس عملية عقلية صرفة فهو « يدل على إجراء المتكلم في كلامه لمفردة أو تركيب، على مثال من مُثُل كلام العرب، ولو لم يسمع ذلك منهم أو من فصيح »[1] فالقياس هو نسج الكلام على منوال كلام آخر، قد سُمع من قبل ويكون موافقا لنظام اللّغة، وتتصل هذه العملية بالمفردة أو التركيب، وفي هذا الصدد فإن الإنسان هو الذي يقوم بعملية القياس؛ لأنه ذو قدرة لغوية كبيرة في إيجاد مفردات وتراكيب أخرى لم تسمع من قبل، وأغلب الظن هنا أن العلامة عبد الرحمان الحاج صالح ربط القول السابق بما جاء به ابن جني حينما جعل كلام العرب المقيس من كلامهم، فكيف تصرفت الحال فالناطق على منوال لغة من لغات العرب مصيب، فالأكيد أن علماء العربية من لغويين ونحويين في ضبطهم للقاعدة النحوية لم يسمعوا كلام العرب جميعه، بل عمدوا إلى القياس كمنهج ثان من مناهج الضبط اللّغوي.

وقد ربط القياس بمدلول آخر وهو الملكة اللّغوية التي تعكس جانبا كبيرا من الإبداع الفكري، فهي صفة راسخة في النفس ذات حدود فطرية في الإنسان، ثم تنمو وتتجذر بالعناية والمتابعة، ويكون القياس من الآليات في اكتساب وامتلاك الملكة اللّغوية، لأنه يدفع الإنسان ويجعل فكره في حركية دائبة ومستمرة، ومن هنا فالقياس كنشاط أو ممارسة لغوية من الآليات المهمة في اكتسابها بل من أهمها فالملكة اللّغوية الفطرية قد تتلاشى إذا ما أهملت وتنمو إذا ما دعّمت، لأنها عملية خلق وإبداع الكلمات والتراكيب قال: « والقياس كمصدر قاس يقيس هو من الآليات الأساسية للملكة اللّغوية وقد يكون هو أهمها»[2] فالملكة اللّغوية يمكن أن تتأتى بالقياس.

وبصريح العبارة يؤكد الحاج صالح أن عملية القياس تقترب من مفهوم الإبداعية عند تشومسكي «أي أن القياس كفعالية للإنتاج والفهم التلقائي لعدد لانهائي من الصيغ على المستوى الإفرادي، أو الجمل الصحيحة على المستوى التركيبي بناء على مُثُل لصيغ وأنماط جملية سبق التعرف عليها، وهو قريب من مفهوم الإبداعية في النظرية التوليدية التحويلية...»[3] فالقياس إبداع أيضا.

ويمضي الحاج صالح في التعمق في دلالة القياس ليربطه هذه المرة بالتوليد، وهو أن ينسج المتكلم جملا جديدة لم يسمعها من قبل وفق سلسلة من الاختيارات، قال العلامة « هو مسار توليدي Générative process ينتهجه المتكلم عند إحداثه لكلامه

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012م، ص 157.
[2] المرجع نفسه، ص 157.
[3] يحي بعيطيش، الكفاية العلمية والتعليمية للنظرية الخليلية الحديثة، مجلة التواصل، ع25، مارس: 2010م، ص92.

ليكون كلامه هذا موافقا لما يقتضيه نظام اللّغة التي ينطق بها» [1] غير أن القول الذي بين أيدينا لا يقر بتطابق القياس مع التوليد بل هو منهج أو وسيلة أو طريقة متبعة في توليد عدد لا متناه من المفردات والتراكيب.

وقد أشار إلى شيء مهم هو أن القياس بالرغم من الأهمية التي يكتسيها إلا أن اللّغة ليست مقيسة أو مقيسا عليها، فإذا أخذنا بهذه الفكرة فإن السماع اللّغوي كمبدأ أول من مبادئ أصول النحو يُتغاضى عنه، فاللغة ليست قياسا بأكملها ولا سماعا بأكملها لأن اللغوي لم يسمع جميع كلام العرب، وثمة فكرة ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار هي أن الكثير من التراكيب أخذت كما هي ولم تمسها عملية القياس وهي: « التراكيب التي تجري مجرى الأمثال، وهي المجموعة الكبيرة من العبارات المسموعة، التي لا تخضع لقياس ويجب أن تستعمل كما استعملها أصحاب هذه اللغة...» [2] بمعنى أن هذه التراكيب لم تخضع لعملية القياس، كأسماء الأعلام والأماكن والأمثال أيضا وهذا ما أشار إليه دي سوسير.

- القياس نموذج أو مثال:

يُعرف النموذج أو المثال أنه القالب الذي توضع فيه الكلمة أو التركيب الذي لم يسمع من قبل، أو البنية المجردة التي تجمع بين هذه الكلمات، أو النظام الذي يتبعه المتكلم أثناء كلامه، وهو ما يجوز أن يقاس عليه من مجموع العناصر التي تنتمي إلى فئة لتشكل الباب، أو هو مجموعة من المواضع مرتبة ترتيبا معينا، وقد يقترب هذا المفهوم من القاعدة الصرفية أو النحوية، ولا يقتصر المثال على الكلمات والأوزان بل يتعدى إلى جميع المستويات اللّغوية، إنّ «المثال هو عبارة عن مجموعة من المواضع الاعتبارية مرتبة ترتيبا معينا في بعضها، وقد تخلو منها العناصر الأصلية وفي بعضها الآخر الزائدة، ولا ينحصر المثال في مستوى الكلم والأوزان، بل يوجد في كل مستويات اللغة بما فيها التراكيب وما فوقها » [3] ويقتضي الحديث عن القياس كمثال أو نموذج الحديث عن خاصية لغوية أخرى هي خاصية الباب والنظير.

فالباب مصطلح تداوله الكثير من النحاة، وكانت أفكارهم ومؤلفاتهم تعتمد في غالبها على تلكم الفكرة، فهو يضم الكثير من العناصر اللّغوية التي تشترك في مجموعة من الخصائص كعدد الحروف والحركات، كأن نقول مثلا باب الثلاثي الصحيح مفتوح العين، دَخَلَ، خَرَجَ، ضَرَبَ، قَصَدَ، جَلَسَ ... فجميع هذه الأفعال تتكون من ثلاثة أحرف مفتوحة الأول والثاني والثالث، أو قولنا في النحو العربي باب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات مثلا «إن الباب عبارة عن مجموعة من العناصر تنتمي إلى فئة أو صنف تجمعها بنية واحدة، وهو عند النحاة الأولين يعادل المجموعة في الرياضيات فالباب الذي ليس فيه عنصر أي المجموعة الخالية كما يقول المعاصرون، هو المهمل عند الخليل، يعني الشيء الذي يقتضيه القياس ولم يأت به الاستعمال» [4] إن الجامع بين عناصر الباب هو البنية أو الهيكل العام، ويستوي ذلك المفرد والمركب، ويقارب هذا المفهوم الجنس الذي يحدد في الانتماء إلى فئة معينة، غير أن

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 160.

[2] المرجع السابق، ص 158.

[3] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر:2012م، ج2، ص 16.

[4] بشير إبرير، أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، ع7، 2005م، ص4.

طبيعة التفكير عند العرب تُبيِّن أن الباب مفهوم أرقى من الجنس، ثم إنّ هذه العناصر ينبغي أن تكون لها نظائر أصلية تربطها علاقة التكافؤ.

ولا يمكن الحديث عن التكافؤ إلا بالرجوع إلى ما كان يعنيه النحاة بمصطلحي الباب والنظير؛ فبينهما من الصلة التي يصعب الفصل بينهما، قال الحاج صالح «أما مفهوم النظير فيطلق على كل عنصر لغوي، إفرادا وتركيبا، يكافئ في المجرى أو البنية العناصر التي تنتمي إلى بابه»[1] ويمكن القول إنّ النظير مكون لغوي يصدق على الكلمة والجملة، ويكون العنصر هنا حرفا على مستوى الكلمة، أو كلمة على مستوى التركيب، وتكون العناصر المتكافئة إما حروفا أو كلمات وقد يتعدى التكافؤ إلى المجموعات.

وعودا على بدء فالقياس هو المثال أو النموذج أو القاعدة التي كان النحويون يقيسون عليها، وقد وظف نحاة العربية قديما مصطلحات تُدِلُّنا على أن القياس تكافؤ بين عناصر الباب، الذي يَنْتُج عن تناظر تركيبي بين عناصر فئة منها الفعل وافق يوافق، بمنزلة

كذا، يجري مجرى كذا... قال سيبويه «هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أهلها»[2] وقصد سيبويه هنا أنه ثمة حروفا في اللّغة العربية تعمل عمل ليس وهي: إنْ، ما، لا، لات. ويشير في متن هذا الباب إلى أنه قياس على ليس، على الرغم من بعض الفروقات التي تميزها عن ليس، وقد تشبه حالة ليس هنا لا النافية للجنس، المتضمنة في باب إن وأخواتها لكن لها ما يجعلها في باب منفرد، فالمجرى إذن هو المسلك أو السبيل أو الطريق، الذي تسلكها مجموعة من العناصر في تصريفها أو تركيبها أو عملها مما يمس اللّفظ أو البنية اللّغوية.

- القياس تكافؤ رياضي:

أبان الحاج صالح عن فكرة جوهرية تمثلت في أن القياس النحوي مجاله البنى اللّغوية، وغير متعلق بالأحكام أو القضايا غير اللّغوية فمن هنا استطاع أن يميز القياس النحوي عن الأرسطي والفقهي « فالنحوي يبحث عن النظائر للوحدات، وهي التي تكون متوافقة في المجرى أو البنية وهو تناظر رياضي لأنه يخص البنى، كما قلنا سابقا لوحدات أخرى فيجعلون من ذلك بابا»[3] فعمل النحوي إذن يبحث عن عناصر لغوية جديدة لم تسمع من قبل؛ شرط التوافق بين العنصر الأصلي والفرعي، ونقول إن العنصرين متكافئان إذا تحقق تساوٍ في الهيكل الذي يشكل العنصر اللّغوي أو الكلمة.

إن القياس تكافؤ رياضي لأنه ذو علاقة بالباب أو المجموعة، وهو أن مجال القياس يكون في اللغّة ليس إلا فهو يختلف عن القياسين الأرسطي والفقهي قال الحاج صالح: «وقد بيّنتُ في أكثر من موضع أن منطق أرسطو قد بناه صاحبه على مفهوم الاشتمال أي اندراج شيء تحت شيء آخر كمثال الاستدلال الذي أوضحه فورفوريوس، كل إنسان فان وسقراط إنسان إذن سقراط فان، فسقراط مندرج تحت جنس الإنسان وهذا الأخير تحت جنس الكائنات الحية»[4] والعنصر المشترك بين

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، القياس على الأكثر عند نحاة العربية وما يترتب عليه، مجلة اللسانيات، ع 14و 15 2008، 2009م، ص8.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص 58.

[3] عبد الرحمان الحاج صالح، البنى اللّغوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر: 2016م، ص 16.

[4] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 15.

القضيتين هو الإنسان وكأن العلاقة الرياضية هنا علاقة تعدية: أب + أج = ب ج، عكس القياس النحوي الذي يقوم على مقابلة عنصر بعنصر آخر، والقياس هو تكافؤ البنى أو المجاري اللّغوية، وهو بعيد عن انتماء الأشياء إلى جنس واحد واندراج شيء في شيء آخر، لذلك فالقياس النحوي أرقى من الأرسطي لأنه يعتمد الانتماء وهي عملية عقلية بسيطة؛ لا تحتاج إلى إعمال الفكر كثيرا أو إلى التجريد.

ونقطة الاختلاف أيضا أن القياس الفقهي يتجاوز البنى اللّغوية إلى أمور أخرى متعلقة بالأحكام، لذلك أُخِذ على ابن الأنباري الذي ألف كتابا في أصول النحو على منوال الأصوليين، فقد بدا فيه أنه كان بالغ التأثر بهم ولا تتجاوز جهوده التقليد أو محاكاتهم، والغريب أن الباحثين القدامى في القرون المتأخرة ساروا على نهجه في تحديدهم لدلالة القياس، ويصدق القول على الباحثين العرب المحدثين، دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية اللّغة «فالقياس كما حدده الأصوليون هو حمل شيء على شيء لجامع بينهما وحمل شيء في الحكم، وهذا الحمل هو الذي يسمى في وقتنا الحاضر في المنطق الرياضي بتطبيق النظير على النظير، أو تطبيق مجموعة على مجموعة حتى يظهر تطابق في البنية بين المجموعتين على الأقل»[1] لذلك فنقطة الفصل في هذا التعريف متعلق بالبنى اللّغوية لا في الحكم والعلاقة القائمة بين الأصل والفرع.

ولب القول هنا أن القياس تكافؤ رياضي يعمد إلى التجريد والتقدير «القياس تكافؤ رياضي بين الأفراد، ناتج عن المجرى المشترك أو البنية المشتركة الحاصلة منه، وهو توافق في الصيغة الناتجة عن التركيب، فهو تركيبي تقديري غير كيفي فقط»[2] وعلى هذا فإن المثال هو صورة بناء الكلمة وحتى الجمل والغاية منه تحقيق التعميم.

2.2.3 أنواع القياس عند عبد الرحمان الحاج صالح:

لم يفصح الحاج صالح عن أنواع القياس لكن يبدو أنه يجعل القياس على قسمين هما: القياس الصرفي والتركيبي، وهذا ما لمسناه من خلال القراءة المتأنية في مؤلفاته، غير أن القياس على المستوى الصرفي أكثر حظا من التركيبي؛ لأن التركيب في الحقيقة لا يتميز بالثبات والاستقرار بل يتعرض للتقديم والتأخير والحذف، عكس الكلمة فهي أكثر ثباتا من التركيب.

أ. القياس الصرفي:

وهو متعلق بصيغة وبنية الكلمة، وكذا التحولات التي تقع على مستواها، لأن موضوع علم الصرف هو دراسة التغيرات التي تطرأ على مستوى الكلمة، وقد جعل القياس على درجات أو مستويات تجريدية عقلية صرفة، أو ما يسمى بالتصور العقلي.

- قياس الدرجة الأولى:

ويتجلى لنا في صورته البسيطة إذ يستهدف المفردات لا التراكيب، قائم على التكافؤ بين عناصر الكلمات في أبوابها، والجدير بالذكر أن نحاة العربية قديما كان قياسهم مبنيا على التكافؤ وإن كان ذلك ضمنيا، وهو ما أشار إليه الأستر باذي في دلالته على بناء الكلمة « والمراد من بناء الكلمة وزنها وصيغتها وهيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وفي عدد حروفها المرتبة وحركاتها

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة مفاهيمها الأساسية، الجزائر: 2004م.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص165.

المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه »[1] إذ رأى أن التكافؤ في القياس يكون على مستوى بنية الكلمة والصيغة التي تقابلها؛ فباب الفعل الثلاثي "فعل " نلحظ في عناصر أبوابه التكافؤ التام في عدد الحروف والحركات والحروف الأصول، وكذا الترتيب نحو: ضرب، جلس، فتح، كتب...، وأما يئس وأيس فهو من قبيل التكافؤ غير التام بسبب التغير الذي حدث في موضع الحروف، والنتيجة نفسها إذا ما قابلنا بين الرباعي المجرد والثلاثي المزيد بحرف واحد، والأمثلة مبينة فيما يلي:

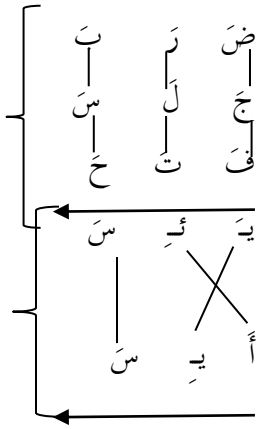

هذه الأفعال الثلاثية متكافئة، من حيث عدد الحروف والحركات والحروف الأصول تكافؤ تام

لا يوجد تكافؤ تام بين الفعلين من حيث الترتيب؛ لأن الفعل الأول على وزن فعِل وأما الثاني فعلى وزن عَفِل.

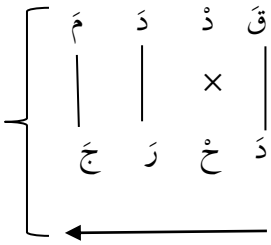

تكافؤ من حيث عدد الحروف والحركات، لكن قدّم فعل ثلاثي مزيد بحرف وأما دحرج فهو رباعي مجرد، بالتالي فهو تكافؤ غير تام لا يوجد توافق في الحروف الأصول.

وبناءً على الأمثلة السابقة؛ فإن هذا النوع من القياس يستوجب توافق البناء بين عناصر الباب «فتوافق البناء الخاص ببناء الكلمة؛ هو على هذا توافق بين المكونات للكلم المتصرفة الأصلي إزاء الأصلي والزائد إزاء الزائد، وكذلك الحركات والسكنات مع توافق العدد والنظم توافق الموضع والتركيب الداخلي لكل كلمة»[2] إذن فالتكافؤ يكون في عدد الحروف وحركاتها ونوعها.

- قياس الدرجة الثانية:

وسماه القياس بالإبدال أو التعاقب فيه انتقل النحاة إلى مستوى آخر أكثر تجريدا من الأول؛ وهو التكافؤ على مستوى التحولات التي تطرأ على المجموعات أو الصيغ الممثلة لها، كأن تكون هذه المصادر من الفعلين الخماسي والسداسي وهي: افْعَال، انْفِعَال، افْتِعَال افْعِلَال، اسْتِفْعَال، افْعِيلَال، تَفَعُّل، تَفْعِيل، مُفَاعَلَة، تَفَاعُل. إذ تبدو مختلفة للوهلة الأولى، وغير متكافئة لكن هناك رابط يجمع هذه الصيغ، وهي أن هذه المصادر تكون على وزن الفعل مع إضافة ألف قبل الحرف الأخير، وكسر الحرف الذي يسبق الحرف الذي يحتوي على ألف المد غير أن هذه الصيغ في الحقيقة تحتوي على نظائر متكافئة.

[1] رضي الدين محمد بن الحسن الأستربادي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، لبنان، 1402هـ، 1962م، ج1، ص2.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص170

إفعَال، انفِعَال
افتِعَال، افعِلَال ← هذه الصيغ تشترك في (ـِ ـَا) كسرة تتبعها فتحة ممدودة.
استِفعَال، افعِيلَال

وقد اشترط النحاة في هذا النوع من التكافؤ وجود الجامع؛ لأنه أكثر تجريدا من التكافؤ العادي في صيغ الثلاثي المجرد، فلإبدال صيغة بأخرى ينبغي وجود جامع بينهما كصيغة فعيل التي تدل على مفعول ولا تلحقهما تاء التأنيث؛ كجريح وقتيل فهما تدلان على المجروح والمقتول، وهي من المواضع التي يتساوى فيها المذكر والمؤنث[1]، وكذا قياس فعيلة على فعولة وذلك بإبدال الياء واوًا، وبالتالي تكافؤ الصيغ الممثلة لها ثم تكافؤ المجموعات «فهذا التعاقب المعجمي ويسميه العلماء أيضا إبدالا؛ هو من الأصول التي اعتمدوا عليها في حمل الصيغ المختلفة بحرف أو حرفين أو حركة أو غير ذلك بعضها على بعض، فتصير قياسا أكثر تجريدا من القياس العادي، وهو حمل شيء على ما يخالفه في مستوى من التجريد لأنه يوافقه في مستوى آخر أعلى كفعيل وفعول وفعيلة وفعولة ... »[2] فوجود جامع أو سبب شرط في عملية القياس.

- قياس التكافؤ بين العمليات:

قد يقصد هنا بالعمليات التحولات التي تطرأ على مستوى الكلمات إفرادا وتثنية وجمعا، وهو تكافؤ في العمليات التحويلية التي تحدث على مستوى المجموعات الخاصة بباب معين، ومثّل لذلك الحاج الصالح بالرباعي المصغر، والرباعي المكسر الذي يجمع جمع تكسير، فالتكافؤ بين الصيغتين وقع على مستوى ما حدث من تغير على مستوى هذه الصيغ، أو بتعبير أدق وجود نفس الزيادة في التحويلات، وللتوضيح نسوق هذا المثال:

مَ فْ Ø عِ لٌ	مَ سْ Ø جِ دٌ	بالرغم من التغيرات التي حدثت على مستوى الربـــاعي في الجمع المكسر والتصغير إلا أن التكافؤ يبقى قارا بين الحروف الأصول م ف ع ل ⟷ ف ع ع ل.
مَ فَ ا عِ لٌ	مَ سَ ا جِ دٌ	
فُ عَ يْ عِ لٌ	مُ سَ يْ جِ دٌ	

فعند تحويل المفرد إلى الجمع حدث تغيير طفيف بإضافة ألف بعد الحرف الثاني، وهذا ما يعنيه العلماء بجمع التكسير، والحقيقة أن القياس يتجاوز هنا الحروف إلى العمليات التحويلية التي تحدث على مستوى المجموعات لا المجموعة نفسها، فجمع التكسير والمصغر الرباعي من مجموعتين مختلفتين، لكن يمكن الحديث هنا عن تكافؤ رياضي يتعدى البنية الواحدة إلى التقابل بين المجموعات، وهذا هو أعلى درجات القياس تجريدا «هذا القياس في الحقيقة، وكمجموعة تكافؤ بنية رياضية يسميها الرياضيون

[1] ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، تح: علي سليمان شبارة، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط1، 1431هـ، 2010م.
[2] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 177.

المحدثون بـ: الزمرة لأن التكافؤ ههنا هو تكافؤ تحويلات، وكل قياس في النحو العربي يكون له هذه الصفة إذا انطبق على مجموعة من التحويلات، لا ذوات واستوفى شروط تحقق الزمرة ... »[1] أو ما سماه بالإيزومورفيزم.

ب. القياس التركيبي:

تناول الحاج صالح في هذا النوع من القياس الجملة أو التركيب، وهو ما سماه توافق البناء على مستوى التراكيب لذلك فقد أطلقنا عليه القياس التركيبي، وهو ليس بالتكافؤ على مستوى بنية الكلمة فقط بل الجمل، ولتوضيح عملية القياس فيها مثّل بالجملة الاسمية كجملة أصلية ثم جمل أخرى تفرعت عنها بإدخال النواسخ عليها، ومن ثم فالقياس هنا مرتبط بالموضع في حد ذاته، فالعناصر المتكافئة هي التي تكون في نفس الموضع، وهي المبتدأ والخبر، لذلك فالحديث عن التكافؤ على مستوى الجمل يختلف تمام الاختلاف عن الكلمات، فمن خواص هذه التراكيب أن تنتقل عناصرها كما هو معروف من مواقعها إلى مواقع أخرى كالتقديم والتأخير مثلا على خلاف الكلمة، ومثل بما يلي:

القياس	تكافؤ العناصر التي تأتي في نفس الموضع	∅	زيد	قائم
		كان	زيد	قائما
		إنّ	زيدا	قائم
		حسبت	زيدا	قائما

فانطلاقا من المبتدأ والخبر وباعتماد القياس في الجانب التركيبي تم توليد مجموعة من الجمل التي تخضع لنوع من النظام في الاستعمال « فالقياس بين ما يسميه النحاة الابتداء وغيره في نفس العمود هو خلو الموضع الذي تدخل فيه النواسخ مثل كان وحسب وأخواتها، فهذا الاعتبار القياسي التركيبي الخاص بالصياغة اللفظية لا دخل للمواضعة فيه كصياغة »[2] وهنا يرتبط القياس التركيبي بما يسمى عند النحاة التمثيل أو المثال، والملاحظ أن الحاج صالح لم يخض كثيرا في هذا النوع لأن الجملة تتميز بالكثير من التغير.

[1] المرجع نفسه، ص 182.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، الفنون المطبعية، الجزائر: 2012م، ص104.

4 . خاتمة:

من خلال العرض السابق نصل إلى مجموعة من النتائج هي على هذا النحو:

ـ اقترن القياس في الدرس اللّساني الحديث عند الغربيين بجهود المدرستين الوصفية بزعامة دي سوسير، والنظرية التوليدية التحويلية بريادة تشومسكي، وأما العرب فقد كانت جهودهم فردية فمنهم المتأثر بأفكار الغرب ومنهم المتمسك بالتراث العربي، وأما الحاج صالح فقد مثّل الاتجاه التوافقي.

–كان تركيز دي سوسير في عملية القياس على البعد الاستعمالي منه أو ما سماه القياس التماثلي، وقد ربطه تشومسكي بالسليقة اللّغوية وبفكرة الإبداع، وأما الحاج صالح فقد بيّن حقيقة القياس الاستعمالي والنحوي معًا.

– اعتنى رواد الدرس اللساني الحديث وبخاصة دي سوسير بدراسة القياس في بعده الصرفي، وأما الحاج صالح فقد جسد القياس في بعديه الصرفي والتركيبي.

ـ عرّف دي سوسير القياس أنه عملية منطقية رياضية ذات مجهول واحد أو استنتاج الحد الرابع، والحقيقة أن القياس عند الحاج صالح تجاوز هذا الطرح إلى ما هو أعمق وأكثر تجريدا؛ فهو تكافؤ قائم على مفاهيم رياضية محضة، فإما أن يكون هذا التكافؤ على مستوى العناصر المكونة للكلمة، أو التغيرات التي تحدث على مستوى الصيغ أو المجموعات.

ـ القياس عملية عقلية فردية يقوم بها كل إنسان ووسيلة خلق وإبداع في اللّغة حسب دي سوسير، ولا يختلف الحاج صالح عما قاله في كون القياس عملية عقلية لكن ليست فردية، بل هي من نتاج العلماء، وقد ربطه بالملكة اللّغوية إذ من خلاله يمكن للإنسان أن يمتلك قدرة لغوية، باعتباره مسارا توليديا أي طريقة في توليد الألفاظ التي لم تسمع على منوال المسموعة.

– تتمثل أركان القياس حسب ما أقره علماء العربية قديما، في المقيس والمقيس عليه والعلة والحكم، ولم ينكر ذلك الحاج صالح بل أقام قياسه هو الآخر على هذه الأركان، وكذلك ما جاء به دي سوسير في تحديده لضوابط القياس.

– أشار دي سوسير إلى مفهوم القياس الخاطئ وأقر بصحته منطقيا، وهو مفهوم قد سبق إليه علماء العربية قديما، وكانوا يطلقون عليه القياس على التوهم.

– نفى عبد الرحمان الحاج صالح قياسية اللّغة جميعها، فهي سماعية أيضا، وأما دي سوسير فقد ميّز القياس عن التغيرات الفونيطيقية التي تحدث على مستوى الكلمة ونفى ذلك عنه.

– القياس متعلق بالكلام عند دي سوسير لأن الفرد هو الذي يقوم به، ثم إذا ما تداولت هذه اللفظة تصبح من اللّغة، وأما الحاج صالح فقد أقام القياس على فكرة النموذج أو المثال.

– يحمل القياس عند كل من دي سوسير والحاج صالح بعدا محافظا وآخر تجديديا، فالأصل يعتبر حفاظا والفرع يعتبر تجديدا، كما أنه وسيلة معتمدة في الثراء اللّغوي.

– توصلنا في هذا البحث إلى أن الحاج صالح كان متعمقا في مسألة القياس، ولم يكن منحازا إلى طائفة بعينها بل قارب بين التراث العربي والدرس اللّساني الحديث.

– إن هذه المقاربة كشفت لنا عن فكرين لسانين بينهما من نقاط الاشتراك والاختلاف والتمايز، لأن المنطلق لم يكن واحدا، وكذا التفكير فالحاج صالح ربط التراث بالمعاصرة.

5. قائمة المصادر والمراجع:

– أبو البركات الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، الجامعة السورية، 1377هـ 1957م.

– أحمد مختار عمر، البحث اللّغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988م.

– أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

– ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، 1952م.

– إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو سكسونية، القاهرة، ط3، 1966م.

– تمام حسان، اللّغة بين الوصفية والمعيارية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2001م.

– جونز ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1985م.

– دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة: عبد القادر قنيني، مراجعة أحمد حبيبي، مكتبة طريق العلم، 1987م.

– دي سوسير، علم اللغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مالك يوسف المطلبي، دار آفاق عربية، بغداد، ط3، 1985م.

- ر.هـ روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، تر: أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت، 1997م.

– رضي الدين محمد بن الحسن الأستربادي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، دط، بيروت، 1402هـ، 1962م.

– سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ، 1988م.

– علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة.

– عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012م.

– عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر،2012م.

– عبد الرحمان الحاج صالح، البنى اللغوية العربية، المجمع الجزائري للغة العربية الجزائر، 2016م.

– عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2012م.

– عبد الرحمان الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة مفاهيمها الأساسية، الجزائر، 2004م.

– فندريس، اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، تقديم: فاطمة خليل، القاهرة، 2014م.

– المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، 1415هـ 1994م.

– محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، مصر، ط1، 1415هـ/ 1995م.

– مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، تح: علي سليمان شبارة، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط1، 1431هـ، 2010م.

– هدى رشدي، تأصيل النظريات اللسانية في التراث العربي، دار الأمان، الرباط، ط1، 2015م.

المقالات:

- بشير إبرير، أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مجلة العلوم الإنسانية، 2005م، ع7.

– دو كوري ماسير، القياس في اللغة بين علماء العربية ودي سوسير مفاهيم وتطبيقات، مجلة جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 2012م ع 2.

– عبد الرحمان الجاج صالح، القياس على الأكثر عند نحاة العربية وما يترتب عليه، مجلة اللسانيات مجلة في علوم اللسان وتكنلوجياته 2008، 2009م، ع 14و 15.

- محمد نوري محمد الموسوي، نجلاء حميد مجيد، القياس الخاطئ في اللغة العربية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بابل، كانون الأول 2015م، مجلد 22، ع4.

– يحي بعيطيش، الكفاية العلمية والتعليمية للنظرية الخليلية الحديثة، مجلة التواصل، مارس، 2010م، ع25.